بارودي: التوصل الى اتفاق تفاوضي بشأن البلوك 9 قد يعني نصرا اكبر بكثير للبنان

شدد الخبير النفطي الدولي رودي بارودي على "أن التوصل الى اتفاق تفاوضي جيد من خلال وساطة أو تحكيم طرف ثالث، قد يعني نصرا اكبر بكثير للبنان بدل إسرائيل في النزاع الحاصل حول النفط والغاز في البحر".

واكد بارودي الذي شارك في مؤتمرات دولية عدة آخرها في قبرص "أن هناك عوامل أخرى تبشر بالخير بالنسبة إلى الآفاق القانونية اللبنانية القصيرة والطويلة المدى، بما في ذلك حقيقة أن الجزء من البلوك 9 الذي تهتم به توتال وآني ونوفاتيك، يكمن بوضوح في المياه اللبنانية، وهذا يترك مجالا واسعا لحل وسط وقصير الاجل، على الأقل يسمح بالاستكشاف في المناطق غير الخاضعة للنزاع مع ترك أسئلة

اكثر صعوبة في وقت لاحق".

ولفت بارودي الى "أن نوعية المعلومات التي قدمها لبنان إلى الأمم المتحدة والأطراف الأخرى المهتمة تعطي اهمية كبيرة لموقفه وبأكثر من طريقة".

الخبيير النفطي بارودي:التوصل الى اتفاق تفاوضي بشأن البلوك 9 من خلال وساطة أو تحكيم طرف ثالث قد يعني نصرا اكبر بكثير للبنان

شدد الخبير النفطي الدولي رودي بارودي على "أن التوصل الى اتفاق تفاوضي جيد من خلال وساطة أو تحكيم طرف ثالث، قد يعني نصرا اكبر بكثير للبنان بدل إسرائيل في النزاع الحاصل حول النفط والغاز في البحر".

واكد بارودي الذي شارك في مؤتمرات دولية عدة آخرها في قبرص "أن هناك عوامل أخرى تبشر بالخير بالنسبة إلى الآفاق القانونية اللبنانية القصيرة والطويلة المدى، بما في ذلك حقيقة أن الجزء من البلوك 9 الذي تهتم به توتال وآني ونوفاتيك، يكمن بوضوح في المياه اللبنانية، وهذا يترك مجالا واسعا لحل وسط وقصير الاجل، على الأقل يسمح بالاستكشاف في المناطق غير الخاضعة للنزاع مع ترك أسئلة اكثر صعوبة في وقت لاحق".

ولفت بارودي الى "أن نوعية المعلومات التي قدمها لبنان إلى الأمم المتحدة والأطراف الأخرى المهتمة تعطي اهمية كبيرة لموقفها وبأكثر من طريقة".

وأضاف بارودي "ان الجانب اللبناني استخدم الرسوم البيانية للهندسة البحرية البريطانية الأصلية كنقطة انطلاق للحدود الجنوبية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة، ما يضفي صدقيةً اكبر على معارضتها".

واوضح الخبير النفطي "أن لبنان وقع وصادق على الاتفاقية الدولية الاساسية في شأن ترسيم الحدود البحرية عام 82، إلا أن إسرائيل لم تفعل ذلك، وبناء على ذلك فإنه لا توجد آلية ملزمة يمكن بموجبها لأيٍ من لبنان وإسرائيل ان تحيل الحدود البحرية إليها من أجل حلّها، من دون موافقة صريحة من الجانب الآخ"ر.

ولفت بارودي إلى انه "بما ان اسرائيل وقعت اتفاقية منطقة اقتصادية حصرية مع قبرص فإن لدى لبنان خيارات على هذا المستوى".

وتحدث بارودي عن "الجهود الديبلوماسية المعقدة بسبب العديد من العوامل التي تعيق طرق حل النزاع، خصوصا أن لا علاقات ديبلوماسية بين لبنان وإسرائيل".

وشرح الخبير النفطي الدولي تحفظات لبنان في ما يتعلق بتعيين محكمة العدل الدولية أو اي طرف ثالث لحل النزاع الحدودي البحري ذات شقين:

أولا: المخاوف من أن تسعى إسرائيل لتشريع اي اتفاق لإحالة النزاع البحري الى محكمة العدل الدولية او اي محكمة اخرى بعد موافقة لبنان على إخضاع كل القضايا الحدودية لحل هذه الهيئة.

ثانيا: القلق من أن اي اتفاق مباشر مع إسرائيل على طلب مشاركة

طرف ثالث على النزاع، يمكن اعتباره اعترافا بحكم الواقع وبحكم القانون لإسرائيل.

وأضاف بارودي: "إن هناك عناصر معينة تجعل النزاع اللبناني الإسرائيلي مزيدا من بعض النواحي، لكن الظروف العامة في هذه الحالة ليست عادية"، شارحا أن "كل ولاية ساحلية على كوكب الارض لديها منطقة بحرية واحدة على الاقل تتداخل مع منطقة أخرى، ولا يزال العديد من هذه النزاعات من دون حل".

وأشار إلى ان "العديد من المعاهدات البحرية الثنائية التي تم التوصل اليها، تعارضها البلدان المجاورة ذات المناطق المتداخلة، كما هو الحال مع معارضة لبنان للاتفاق الاسرائيلي-القبرصي".

رودي بارودي: اتفاق تفاوضي جيد من خلال وساطة أوٍ تحكيم طرف ثالث قد يعني نصراً اكبر بكثير للبنان

شدد الخبير النفطي الدولي رودي بارودي على أن التوصل الى اتفاق تفاوضي جيد من خلال وساطة أو تحكيم طرف ثالث ، قد يعني نصراً اكبر بكثير للبنان بدل إسرائيل في النزاع الحاصل حول النفط والغاز في البحر.

واكد بارودي الذي شارك في مؤتمرات دولية عدة آخرها في قبرص ، أن هناك عوامل أخرى تبشر بالخير بالنسبة إلى الآفاق القانونية اللبنانية القصيرة والطويلة المدى، بما في ذلك حقيقة أن الجزء من البلوك 9 الذي تهتم به توتال وآني ونوفاتيك ، يكمن بوضوح في المياه اللبنانية ، وهذا يترك مجالاً واسعاً لحل وسط وقصير الاجل، على الأقل يسمح بالاستكشاف في المناطق غير الخاضعة للنزاع مع ترك أسئلة اكثر صعوبة في وقت لاحق.

ولفت بارودي الى أن نوعية المعلومات التي قدّمها لبنان إلى الأمم المتحدة والأطراف الأخرى المهتمة تعطي اهمية كبيرة لموقفها وبأكثر من طريقة وأضاف بارودي إن الجانب اللبناني استخدم الرسوم البيانية للهندسة البحرية البريطانية الأصلية كنقطة انطلاق للحدود الجنوبية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة، ما يضفي صدقيّةً اكبر على معارضتها.

واوضح الخبير النفطي أن لبنان وقع وصادق على الاتفاقية الدولية الاساسية في شأن ترسيم الحدود البحرية عام 82 ، إلا أن إسرائيل لم تفعل ذلك ، وبناء على ذلك فإنه لا توجد آلية ملزمة يمكن بموجبها لأيٍ من لبنان وإسرائيل ان تحيل الحدود البحرية إليها من أجل حلّها ، من دون موافقة صريحة من الجانب الآخر.

ولفت بارودي إلى انه بما ان اسرائيل وقعت اتفاقية منطقة اقتصادية حصرية مع قبرص فإن لدى لبنان خيارات على هذا المستوى.
وتحدث بارودي عن الجهود الديبلوماسية المعقدة بسبب العديد من العوامل التي تعيق طرق حل النزاع، خصوصاً أن لا علاقات ديبلوماسية بين لبنان وإسرائيل.

وشرح الخبير النفطي الدولي أن تحفظات لبنان في ما يتعلق بتعيين محكمة العدل الدولية أو اي طرف ثالث لحل النزاع الحدودي البحري ذات شقين:

أولاً: المخاوف من أن تسعى إسرائيل لتشريع اي اتفاق لإحالة النزاع البحري الى محكمة العدل الدولية او اي محكمة اخرى بعد موافقة

لبنان على إخضاع كل القضايا الحدودية لحل هذه الهيئة.
ثانيا: القلق من أن اي اتفاق مباشر مع إسرائيل على طلب مشاركة طرف ثالث على النزاع ، يمكن اعتباره اعترافاً بحكم الواقع وبحكم القانون لإسرائيل.

وأضاف بارودي: إن هناك عناصر معينة تجعل النزاع اللبناني الإسرائيلي مزيداً من بعض النواحي ، لكن الظروف العامة في هذه الحالة ليست عادية ، وشرح أن كل ولاية ساحلية على كوكب الارض لديها منطقة بحرية واحدة على الاقل تتداخل مع منطقة أخرى ، ولا يزال العديد من هذه النزاعات من دون حل.

وأشار إلى ان العديد من المعاهدات البحرية الثنائية التي تم التوصل اليها ، تعارضها البلدان المجاورة ذات المناطق المتداخلة، كما هو الحال مع معارضة لبنان للإتفاق الاسرائيلي-القبرصي.

بارودي: اتفاق نفطٍي جيد من خلال وساطة يعني نصراً للبنان على اسرائيل

شدد الخبير النفطي الدولي رودي بارودي على أن التوصل الى اتفاق تفاوضي جيد من خلال وساطة أو تحكيم طرف ثالث، قد يعني نصراً أكبر

بكثير للبنان بدل إسرائيل في النزاع الحاصل حول النفط والغاز في البحر.

واكد بارودي الذي شارك في مؤتمرات دولية عدة آخرها في قبرص، أن هناك عوامل أخرى تبشر بالخير بالنسبة إلى الآفاق القانونية اللبنانية القصيرة والطويلة المدى، بما في ذلك حقيقة أن الجزء من البلوك 9 الذي تهتم به توتال وآني ونوفاتيك ، يكمن بوضوح في المياه اللبنانية ، وهذا يترك مجالاً واسعاً لحل وسط وقصير الاجل، على الأقل يسمح بالاستكشاف في المناطق غير الخاضعة للنزاع مع ترك أسئلة اكثر صعوبة في وقت لاحق.

ولفت بارودي الى أن نوعية المعلومات التي قدّمها لبنان إلى الأمم المتحدة والأطراف الأخرى المهتمة تعطي اهمية كبيرة لموقفها وبأكثر من طريقة. وأضاف بارودي إن الجانب اللبناني استخدم الرسوم البيانية للهندسة البحرية البريطانية الأصلية كنقطة انطلاق للحدود الجنوبية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة، ما يضفي صدقيّةً اكبر على معارضتها.

واوضح الخبير النفطي أن لبنان وقع وصادق على الاتفاقية الدولية الاساسية في شأن ترسيم الحدود البحرية عام 82 ، إلا أن إسرائيل لم تفعل ذلك ، وبناء على ذلك فإنه لا توجد آلية ملزمة يمكن بموجبها لأيٍ من لبنان وإسرائيل ان تحيل الحدود البحرية إليها من أجل حلّها ، من دون موافقة صريحة من الجانب الآخر.

ولفت بارودي إلى انه بما ان اسرائيل وقعت اتفاقية منطقة اقتصادية حصرية مع قبرص فإن لدى لبنان خيارات على هذا المستوى.
وتحدث بارودي عن الجهود الديبلوماسية المعقدة بسبب العديد من العوامل التي تعيق طرق حل النزاع، خصوصاً أن لا علاقات ديبلوماسية بين لبنان وإسرائيل.

وشرح الخبير النفطي الدولي أن تحفظات لبنان في ما يتعلق بتعيين محكمة العدل الدولية أو اي طرف ثالث لحل النزاع الحدودي البحري ذات شقين:

أولاً: المخاوف من أن تسعى إسرائيل لتشريع اي اتفاق لإحالة النزاع البحري الى محكمة العدل الدولية او اي محكمة اخرى بعد موافقة لبنان على إخضاع كل القضايا الحدودية لحل هذه الهيئة.

ثانيا: القلق من أن اي اتفاق مباشر مع إسرائيل على طلب مشاركة

طرف ثالث على النزاع ، يمكن اعتباره اعترافاً بحكم الواقع وبحكم القانون لإسرائيل.

وأضاف بارودي: إنٍ هناك عناصر معينة تجعل النزاع اللبناني الإسرائيلي مزيداً من بعض النواحي ، لكن الظروف العامة في هذه الحالة ليست عادية ، وشرح أن كل ولاية ساحلية على كوكب الارض لديها منطقة بحرية واحدة على الاقل تتداخل مع منطقة أخرى، ولا يزال العديد من هذه النزاعات من دون حل.

وأشار إلى ان العديد من المعاهدات البحرية الثنائية التي تم التوصل اليها ، تعارضها البلدان المجاورة ذات المناطق المتداخلة، كما هو الحال مع معارضة لبنان للإتفاق الاسرائيلي-القبرصي.

البروفيسور رودي بارودي الخبير النفطي

ExxonMobil’s Ocean Investigator sails for block 10 of EEZ

ExxonMobil’s Ocean Investigator research vessel sailed on Tuesday night from Limassol port into block 10 of Cyprus’ Exclusive Economic Zone (EEZ) to carry out hydrocarbon explorations for the US oil giant.

The Ocean Investigator had docked at the port of Limassol on March 14.

A second research vessel of ExxonMobil’s, Med Surveyor also departed from Limassol on Tuesday and headed towards Piraeus, Greece, after having completed its environmental research in block 10.

New Energy era for Europe

“there for the taking”

ATHENS: Offshore gas from the Eastern Mediterranean could usher in a new era of energy independence and economic renaissance for Europe, a regional energy expert told a high-profile industry conference in Athens on Friday.

“Almost instantly, the flow of East Med gas into Europe would mean additional diversification and flexibility of supply, closely followed by enhanced competitiveness for European industry, accelerated economic growth, and dramatic long-term improvements for public finances,” Roudi Baroudi, a veteran of

more than 36 years in the oil and gas business, told the Athens Energy Conference.

While “East Med gas would be more of a complement than a competitor to supplies already flowing … from Russia” and other countries, he explained, other factors were also likely to help Europe diversify its energy supply, putting downward pressure on prices and “reducing the potential impact of possible interruptions elsewhere”.

Baroudi, who currently serves as CEO of Energy and Environment Holding, a Doha-based independent consultancy, has advised governments, companies, and multilateral institutions on energy matters, even helping to craft policy for agencies of the European Union and the United Nations. Speaking on the sidelines of the conference, which drew a broad audience including senior figures from both the public and private sectors, he said the timing “could not be better” for Europe.

“Shale gas has made America another energy superpower alongside Russia and OPEC, and liquefied natural gas is now a fully fledged global commodity,” he said. “Plus, the East Med producers will be sitting on Europe’s doorstep, and several countries are already gearing up to start taking massive LNG shipments. Decades of benefits for hundreds of millions of people, all there for the taking.”

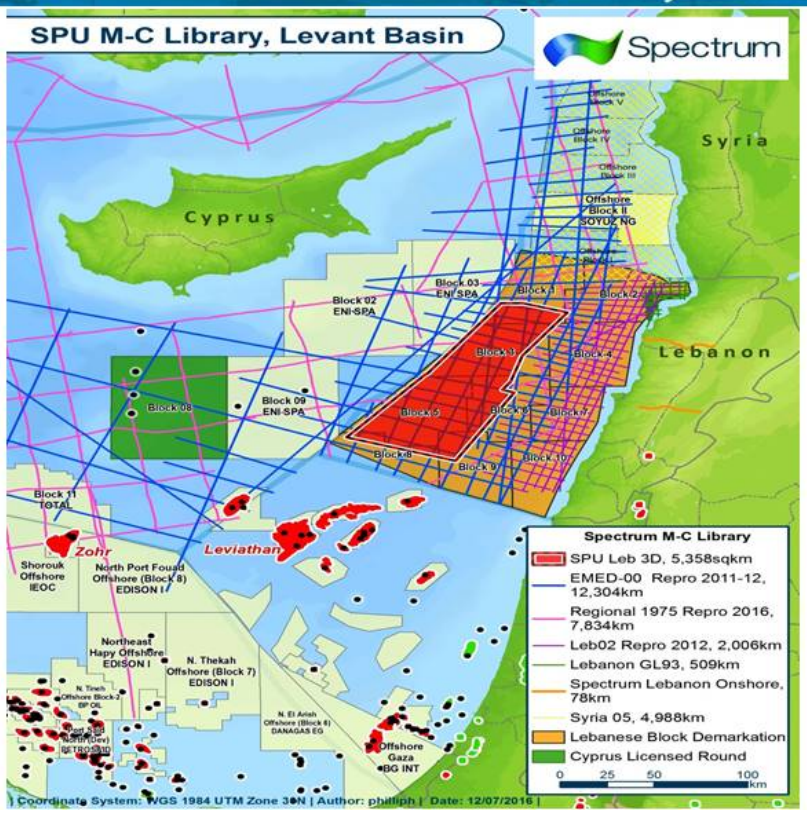
SPU M-C Library, Levant Basin
Spectrum
Cyprus
Syria
Lebanon
Block 01
Block 02
ENI-SPA
Block 03
ENI-SPA
Block 08
Block 09
ENI-SPA
Block 11
TOTAL
Zohr
Leviathan
Shorouk
Offshore
IEOC
North Port Fouad
Offshore (Block 8)
EDISON I
Northeast
Hapy Offshore
EDISON I
N. Thekah
Offshore (Block 7)
EDISON I
Offshore
Gaza
BG INT
Spectrum M-C Library
SPU Leb 3D, 5,358sqkm
EMED-00 Repro 2011-12, 12,304km
Regional 1975 Repro 2016, 7,834km
Leb02 Repro 2012, 2,006km
Lebanon GL93, 509km
Spectrum Lebanon Onshore, 78km
Syria 05, 4,988km
Lebanese Block Demarkation
Cyprus Licensed Round
0 25 50 100
km
Coordinate System: WGS 1984 UTM Zone 36N | Author: philliph | Date: 12/07/2016

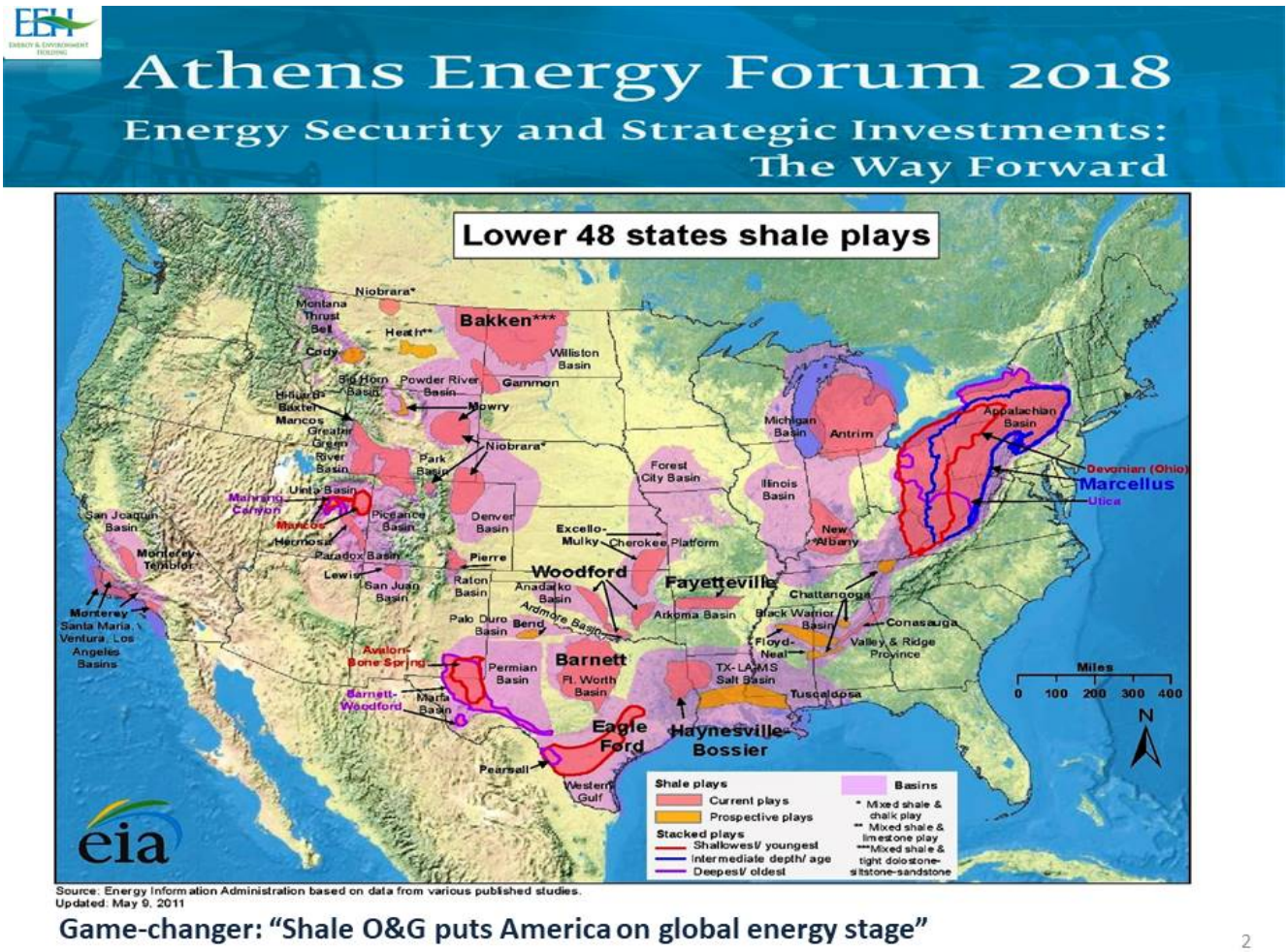

And expected producer countries like Cyprus, Greece, and Lebanon, Baroudi added, stand to gain even more. "For a variety of historical reasons, most of these countries have not yet achieved the levels of development enjoyed in most of the European Union," he told the conference. "Given the potential rewards for their peoples, the governments involved have nothing less than a moral responsibility to take advantage of propitious circumstances by tapping the oil and gas wealth within their respective social, economic, and geopolitical reaches." Baroudi also has emphasized some of East Med countries are not party to UNCLOS but all countries are signatories to the UN Charter. Therefore, Baroudi reminded that all these countries are under an obligation to "settle their international disputes by peaceful means in such a manner that international peace and security, and justice, are not endangered."

He also sounded notes of caution, however. For one thing, he

stressed the need for producer countries to ensure proper management of the proceeds from gas sales to pay social justice. For another, he reinstated on the same countries to avoid international tensions that might impede development of the sector.

GECF Doha meet seeks to further strengthen gas marke

The 18th ministerial meeting of the Gas Exporting Countries Forum (GECF) in Doha tomorrow will further explore ways to strengthen the global gas market, which faces numerous challenges including lower prices.

The Doha-headquartered GECF currently accounts for 42% of the global gas output, 67% of the world's proven natural gas reserves, 40% of pipe gas transmission, and 85% of global LNG trade.
The GECF seeks to increase the level of coordination and strengthen the collaboration among member countries, and to build a mechanism for a more meaningful dialogue between gas producers and consumers to ensure stability and security of supply and demand in global natural gas markets.

It also aims to support its members over their natural gas resources and their abilities to develop, preserve and use such resources for the benefit of their peoples, through the exchange of experience, views, information and coordination in gas-related matters.
Saudi Arabian Energy Minister Khalid al-Falih is expected to travel to the Qatari capital, Doha, this week for meetings with oil-producing countries on the sidelines of an energy

forum, three sources familiar with the matter said, according to a Reuters dispatch. Al-Falih is expected to meet other energy ministers from Opec and possibly Russian Energy Minister Alexander Novak on Friday, the sources said, speaking on condition of anonymity.
It was not immediately clear whether al-Falih would meet Iranian Oil Minister Bijan Zanganeh, the sources said, as there was no confirmation from Tehran yet on whether Zanganeh would attend the gas forum.

Qatar and Russia are members of the GECF, while Saudi Arabia is not.
The natural gas market is very dynamic and requires liquidity, flexibility and transparency for it to function effectively, GECF noted. It, therefore, needs multiple supply sources, users and comprehensive infrastructure for transmission and distribution. The natural gas market is highly developed in the US Europe and Asia.

التنقيب عن النفط براً: احتمالات واعدة بكلفة أقل

بحر لبنان وبرّه بانتظار الإفراج عنها.. مع ذلك يحضر الملف النفطي

بصمت أحياناً وبصخب أحياناً أخرى، وفي كلتا الحالتين يبقى عالقاً في الدهاليز السياسية…

قبل إعلان رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري استقالته، كانت الحكومة على أبواب إقرار أول عقد تلزيم في البلوكين 4 و 9 وذلك بعد إقفال دورة التراخيص الأولى في 12 تشرين الأول على عرضين مقدمين من ائتلاف يضمّ ثلاث شركات إيني ونوفاتك وتوتال(. وكان من المفترض أن يبتّ مجلس الوزراء هذا الملف ويعطي وزارة الطاقة موافقته لتتمكن من التفاوض مع الشركات. علماً أنّ المفاوضات مع تحالف الشركات المشاركة في دورة التراخيص الأولى للتنقيب عن النفط في المياه الإقليمية اللبنانية، تبدأ من بعد غد الإثنين.

غير أنّ وزير الطاقة لم ينتظر تكليف الحكومة فوقّع دعوة الشركات المشاركة في دورة التراخيص الأولى معلناً ذلك بخطورة التبعات لتي تنجم من عدم المضيّ قدماً في مسار الآلية المقرّرة لاستكشاف الثروة النفطية. رغم خطوة الوزير، التي يراها كثيرون خطوة متسرّعة، يبدو أنّ تحقيق حلم لبنان النفطي قد أرجئ في الوقت الراهن. صحيح أنّ الحريري قد تريّث في ما خصّ الاستقالة، إلاّ أنّ الأوضاع لا تنبئ بانعقاد جلسة لمجلس الوزراء قريباً لحسم الملفات الكبيرة وعقد الاتفاقات المصيرية.

في ظلّ هذا الوضع هل يُعاد إلى الواجهة التنقيب عن النفط برّاً؟! أبدى لبنان جاهزية تامّة لبتّ موضوع استخراج النفط في البرّ، وذلك من خال المسح الذي جرى على امتداد 6000 كيلومتر مربع منذ أكثر من ثلاثة أعوام. المعلومات الجيولوجية التي أصدرتها شركة «نيوس» تسمح بتقييم مخزون النفط والغاز في البرّ اللبناني بشكل مفصّل. وقد أتاح المسح الثلاثي الأبعاد الحصول على مجموعة بيانات جيوفيزيائية لباطن الأرض التي يمكن للشركات لعالمية أن تحلّلها بغية تحديد أماكن وجود النفط والغاز وتطويرهما واستخراجهما. ومع ذلك لم تبتعد المناكفات السياسية من هذا لملف، فيما يستمر تخوف الخبراء من تكرار تجربة المماطلة المتمادية التي رافقت إقرار المرسومين المتعلقين باستخراج النفط في البحر وما رتّبه ذلك من ضمور في هذا الملف وانكفاء لعدد كبير من الشركات الدولية التي لم تعد مهتمة بالغوص في الأعماق اللبنانية، وما تبعه من تسرع لناحية إجراء دورة تراخيص واحدة (فيما أجرت قبرص ثلاث دورات تراخيص ولم تحسم هذا الموضوع الدقيق اقتصادياً وسياسياً).

التنقيب البرّي أقل كلفة

بحسب الخبير النفطي والاقتصادي رودي بارودي، «فإنّ تحاليل البيانات قد أظهرت تكاملاً في النظام البترولي من الناحية الجيولوجية فلماذا لا يباشر لبنان بإجراءات التنقيب البرّي؟ عمليات حفر الآبار النفطية التي حصلت في أربعينيات القرن الماضي ثبتت وجود مكامن نفطية، إضافة إلى الاستكشافات التي تمت في سوريا وفلسطين والتي يشكل لبنان استمراراً لها، كلها دلائل تؤكد وجود مكامن نفطية. إلى ذلك، كلفة التنقيب والتطوير في البرّ، أقلّ من خُمس (5/1) الكلفة بحراً، ما يشكل عنصر جذب لشركات متوسطة الحجم. من هنا لا بدّ من عدم المماطلة في هذا الملف الحيوي لتجنب تكرار تجربة البحر. فالاهتمام بالبرّي يؤدي إلى زيادة التنافس بين الشركات، ما يُعطي الدولة قدرة تفاوضية أعلى تؤدي إلى تعظيم المنفعة، فضلاً عن سهولة مشاركتها في الأنشطة البترولية برّاً بسبب الكلفة المتدنية مقارنة مع البحر».

تاريخ التنقيب البرّي

ليس التنقيب عن البرّ في لبنان أمراً مستجدّاً. بل إنّ التوقعات عن احتمال وجوده تعود إلى منتصف الأربعينيات، وقد بدأت حينها محاولات حفر بئر تجريبية في المنحدر الغربي في جبل تربل شمال مدينة طرابلس. آنذاك اكتشفت الشركة المنقّبة موادّ بترولية ثم طمرت البئر من دون أن تُعرف الأسباب. بين الأعوام 1948 و 1966 تم حفر سبع آبار غالبيتها في منطقة البقاع قبل أن يقفل هذا الملف بسبب الأوضاع السياسية من جهة، وعدم توفر إمكانات لإجراء الدراسات اللازمة. ولكن، رغم الاكتشافات، والإثباتات لا يزال لبنان غائباً عن الساحة النفطية، فيما يُفترض أن يكون معنياً بكل ما يحصل من حوله.

عن الإطار القانوني، تقول المحامية والمتخصصة في قطاع النفط والغاز كرستينا أبي حيدر: «هنالك مشروع قانون للتنقيب البري وهو موجود لدى اللجان المختصة لكن إن لم يُقرّف في وقت قريب فلماذا لا تُعتمد القوانين المرعية الإجراء التي، بالرغم من قدمها، من الممكن أن تسد الفراغ إن أجريت التعديات اللازمة. القانون الجديد ينبغي أن يحتوي على نقاط قانونية هامّة إذا ما أردنا مواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي لا سيما في ما يتعلق بتنظيم عمل الشركات، ومسألة الإشغال الموقت للعقارات أثناء عملية الاستكشاف البرّي، من ثم الاستملاك إذا تم اكتشاف حقل نفطي… كل هذه ا أ لمور تحتاج إلى مقاربة استباقية وسريعة. فالملكية الفردية مصونة في الدستور اللبناني فا يمكن نزعها إلا بموجب مرسوم منفعة عامّة

ولقاء تعويض عادل. إلى ذلك، قد تظهر عقبات إضافية هي المحافظة على الأثار وعلى المواقع الطبيعية والمياه الجوفية والثروات الطبيعية الأخرى، كل هذه التحدّيات قد تعوق عمليات التنقيب أو تدمّر التراث الوطني لذا يجب سنّ قوانين وقائية وردعية «. وتتابع أبي حيدر «من غير الممكن الحديث عن النفط البرّي دون ذكر دور البلديات كسلطة محلية منتخبة وعلى تماسّ مباشر مع المشاكل اليومية، لذلك من المفترض إيجاد منظومة تشريعية ترعاها لكونها المعني مباشرة بإدارة الثروات الطبيعية. ومن الضروري أن توضع القوانين الواضحة قبل البدء بأيّ عملية تنقيب، مع دراسة التجارب السلبية والإيجابية في الدول الأخرى لنعرف كيف نستفيد منها ولن أخذ مثلاً الأثر البيئي الذي تؤدي في تطبيقه البلديات دوراً أساسياً. للأسف، حتى الساعة لم يُفتح النقاش في لبنان على نحو واسع وعميق حول دور البلديات، سواء على صعيد الآثار البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى إيجاد فرص عمل جديدة، و إيجاد مدخول جديد للبلديات ولاتحادات البلديات « .

وتضيف « أنّ التجارب العالمية تشجع الشركات الصغرى والمتوسطة في عملية التنقيب البرّي، ومن المفترض أن يحذو لبنان حذو الدول الأخرى التي تمتاز بخبرات عالية في إدارة مجال النفط والغاز البرّي، و ألا يسمح للشركات الكبرى بأن تنفرد بهذا القطاع وتبتلعه، ولا يمكن لذلك أن يتم إلا من خلال مراقبة علمية ودقيقة لعمل الشركات المنقّبة«. منذ أكثر من أربعة أعوام يزعم المسؤولون عن هذا القطاع أنّ عملية التنقيب عن النفط البرّي يمكن أن تبدأ في وقت قريب، بما أنّ العوائق التي تؤخر العمل بحراً غير موجودة. لكن يبدو أنّ هذا الوقت القريب لن يحين حتى من أجل وضع منهجية واضحة لطريقة العمل. فهل كل» العراقيل المفتعلة « أحياناً والظروف المستجدة أحياناً أخرى إشارة إلى أفضلية أن تبقى هذه الثروة مدفونة لئلا تتسبب في إغراقنا في المزيد من الفساد والمحاصصة؟

Gulf crisis and gas: Why Qatar is boosting output

Qatar may be under economic siege but it pulled an ace from up its sleeve on 4 July by announcing that it will bolster liquid natural gas production by some 30 percent.

The move will secure Doha's position for years to come as the world's top exporter of LNG.

Naser Tamimi, a Qatari energy analyst, told MEE: "It is a very significant announcement as it will put huge pressure on the LNG projects underway in countries with higher extraction costs. It is also signals that Qatar is fighting for market share."

The announcement is also seen as a shot across the bows of Saudi Arabia and the UAE, the leads in the embargo, that Qatar is not buckling under the pressure.

Roudi Baroudi, the chief executive of Energy & Environment Holding, an independent consultancy in Doha, said: "The bottom line is this was a business decision. If politics had an impact, it was in the timing: it's possible that the move was accelerated in order to signal the country's resolve and ensure that if the siege persists, more revenues will be available to help soften the blow."

The Australia-US-Qatar tussle

Qatar had indicated earlier this year that it would increase LNG output by 15 million tonnes (MT) but it has more than doubled that figure to 33 MT. It brings annual production up from the current world-record of 77 MT to 100 MT.

Analysts have generally downplayed the timing of the announcement, which coincides with Doha rejecting the demands of Riyadh and its allies.

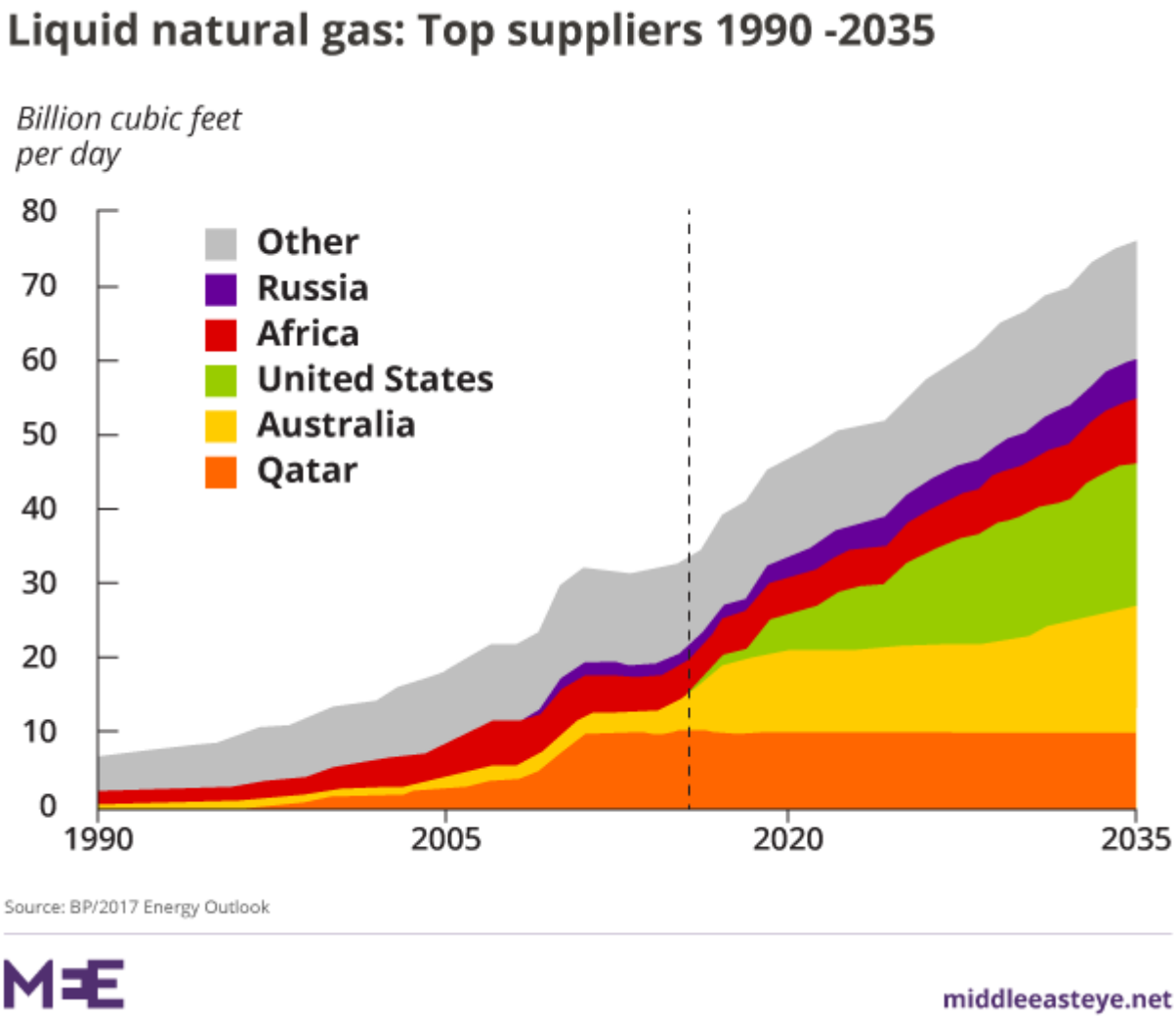

But the move clearly shows that, at a global level, Qatar wields power when it comes to LNG. Claudio Steuer, director of SyEnergy, a UK-based energy consultancy focused on natural gas and LNG value chains, said: “Qatar’s timing is impeccable to exploit the weakness in the current US LNG business model, and pre-empt competition from Russia, Iran, East Africa and East

Mediterranean.”

Australia is scheduled to become the world’s largest LNG supplier during the next two years, but it’s anticipated that Qatar will then be back on top by 2022 once new production from its huge offshore North Field begins producing.

The US is also increasing its output and expected to become the world’s third-largest LNG exporter by 2020, now that LNG export terminals have come online and the Trump administration is pushing energy exports.

Qatar’s increase will ward off such competition, primarily due to lower extraction costs in the North Field and at its liquefaction facilities, especially when compared with fracking in the US.

This will enable Doha to gain market share in countries with rising LNG demand, particularly in Asia, currently the destination for two-thirds of its LNG exports.

“Despite the strong US propaganda, the current US LNG projects costs and business model are not competitive in the growing southeast Asian markets,” said Steuer.

He said that as things stand, the high costs of American LNG extraction only becomes competitive at oil prices of more than $60 to $70 a barrel, which will limit the scale of the expected surge of LNG supplies from the US. By way of comparison, oil prices have ranged from $40 to $50 a barrel during the past year.

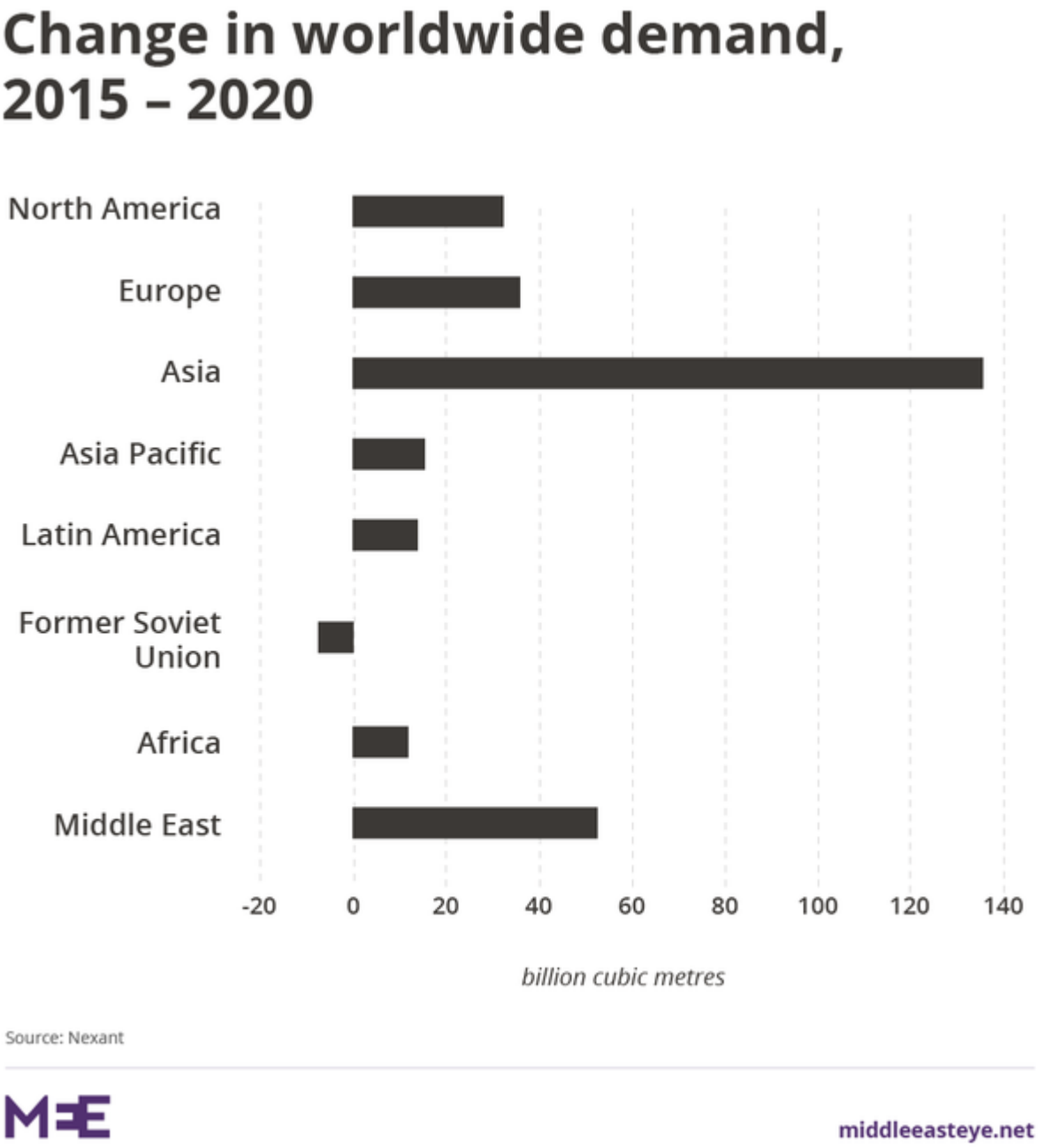

Trevor Sikorski, head of gas and carbon at Energy Aspects, says that US gas producers will need around $8 to $8.50 per million British Thermal Unit (BTU) – a standard unit used for gas – to cover their capital expenditure costs and enjoy a return on their investment.

The Qataris, he said, will want a similar figure to cover investment in their new liquefaction trains – the part of an LNG plant which reduces the volume of the gas by chilling it to liquid form.

“But US costs are a dollar or two higher than what Qatar pays. If it’s a race to the bottom on prices, the US will lose.”

The risks ahead

But Qatar does face one risk: finding long-term buyers of its LNG to secure funding to underwrite the expansion.

Previous LNG projects were greenlit on the expectation of gas prices being double the current $5 to $6 per million BTU. Now, they’re struggling.

Qatar has managed to launch out projects, like the RasGas Train 6 – one of 13 liquefaction trains operated by state-owned RasGas and Qatargas – without long-term buyers to guarantee capital expenditures, which eases financing conditions.

Instead it operated on a “merchant basis” that reassures financiers with forecasts of rising demand.

That gamble paid off for Qatar in 2009, when RasGas 6 came online. In 2011 it was given a further boost when it used spare capacity to meet a sudden demand in LNG from Japan after the Fukushima nuclear disaster.

“They’ve taken that risk before and it worked well. If anyone can take that risk it is the Qataris,” said Sikorski.

Riyadh and Abu Dhabi will not be able to use leverage with international oil companies (IOCs) to prevent investment in Qatar. Majors like Royal Dutch Shell, Total and ExxonMobil – already heavily involved in Qatar – have already signalled their neutrality in the GCC crisis.

“I do not see any major show stoppers for Qatar in wanting to ramp up production,” said Steuer, “as all major oil and gas engineering and service providers would welcome the opportunity to secure new business in Qatar.”

The LNG expansion strengthens Qatar’s ties with major oil companies while signalling to buyers that Doha can keep taps turned on, despite the crisis.

“Above all else, Qatar Petroleum must be sure it can keep its customers supplied,” said Baroudi. “And they’re not taking that step alone: they have partnered with some genuine heavyweights of the industry.”

A blow to Saudi Arabia?

Opinion is divided as to whether Qatar’s announcement raises the regional stakes in the global shift away from oil to gas.

Saudi Arabia and the Emirates, which are not gas exporters, will struggle to match Doha’s output.

Shaybah, base for Saudi Aramco’s LNG plant and oil production in Saudi Arabia’s Empty Quarter in 2016 (AFP)

LNG is considered a cleaner fuel than oil. Major economies such as China, India and South Korea have been moving from coal power plants to gas to reduce pollution.

Steuer said: “As gas is the only fossil fuel with sustainable long-term prospects for the next 25 years, this only reinforces the current tensions involving Saudi Arabia and Qatar.

“As oil demand and prices decline, the economic power is gradually shifting away from oil-rich nations to gas and LNG rich nations. This game changes the balance of political and economic power in the Middle East.”

Oil prices are key to balancing the budgets of Saudi Arabia and the UAE. Each needs target prices of $90 and $60 per barrel respectively in 2017 to balance the books, according to the Institute of International Finance.

Asia is considered the battleground between Qatar and Saudi Arabia for energy exports.

“I think the Saudis will lose more than the Qataris, as the Qataris depend on gas and condensate more than oil, which is not their main export,” said Tamimi. Oil accounts for around 50 percent of Saudi Arabia’s GDP and 85 percent of its export earnings, according to OPEC.

In December 2016, Russia overtook Saudi Arabia as the world’s largest oil producer. Moscow has also been expanding its market share in China, the world’s largest oil importer and third-biggest LNG importer.

“Saudi Arabia used to have 20 percent share of the Chinese market, in 2011, but in the first five months of 2017 it’s down to 11 percent,” said Tamimi. “It will be difficult or maybe impossible to regain that.”

But while Qatar’s LNG increase is equivalent to around 10 percent of global LNG capacity, Sikorski thinks it is “a bit of a stretch” to say that gas will replace oil dependency.

“To me this is a case of, ‘Look GCC, we [Qatar] are not dependent on you to make our economy work, we can expand our gas exports if you try to squeeze us, and we will continue to make a lot of money on that.’ That was the message to me, rather than saying LNG is the future and oil is dead.”

Paul Cochrane